كوبنهاجن - تنفيذ GAC للوائح ICANN الجديدة - الجزء 2
الأحد، الموافق 12 مارس 2017 – من الساعة 11:00 ص إلى 12:00 م بتوقيت وسط أوروبا
اجتماع ICANN58 | كوبنهاغن، الدانمارك

الرئيس شنايدر: السادة الزملاء، برجاء الجلوس في مقاعدكم. ينبغي أن نستأنف الآن.

حسنًا. شكرًا لتفضلكم بالجلوس في أماكنكم. سنتابع نظرًا لضيق الوقت، مهما تكن الكلمة المستخدمة بالإنجليزية.

فقط كلمة واحدة قبل التقدم في المناقشة. أعتقد أننا واضحون أكثر قليلاً، كما أتمنى، بعد 45 دقيقة من البداية. والأمر مخادع. إنه مخادع. فنحن في موقف جديد، وعلينا معرفة ما نريده. فما هي الخيارات التي نريد استخدامها، وفي حالة الاتفاق على هذه الخيارات، كيف سننفذها بالفعل؟

لا يمكننا تتبع هذا أكثر الآن، لأن لدينا موضوعان متبقيان. الأول هو ربما أبسط قليلاً، وهو تعيين الممثلين في هذه العمليات.

أعتقد أن الجزء الرئيسي هو ما سننظر فيه الآن في الموضوع 2. وفقط ملاحظة واحدة عامة بالأساس. يشير الأشخاص إلى ورقة توم، وهي ليس بهذا المعني، فهي ليست ورقة توم. لذا، فقد قمنا بصياغتها معًا، توم وأنا، وبالطبع، تحملت، لنقل، المسؤولية السياسية. لذا، إذا كان هناك شيء لا يعجبكم في الوثيقة، فيمكنكم لومي. وليس توم. فقط لتوضيح ذلك. فأنا أتحمل المسؤولية عن الجهود المشتركة لمحاولة والتوصل إلى مقترحات على أمل أن تساعدنا للوصول إلى شيء ما يعمل في نقطة زمنية محددة. وأتمنى أن تتعاطفوا معي من حيث أن هذه ليست مهمة بسيطة للغاية. ولكننا نبذل قصارى جهدنا. ومهما يكن ما لا يعجبكم، وجهوا اللوم لي. وليس توم. فقط لتوضيح ذلك.

حسنًا. وبقول هذا، لننتقل إلى الموضوع الثاني. ومرة أخرى، سيتناول توم الوثيقة. والأمر هو أننا يمكننا أن نضيع بين التفاصيل الموضوعة كمقترحات في الوثيقة. إلا أني

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله الى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

أعتقد أن هذا أسلوب معقول. ومع أننا لدينا حالات تنتظرنا لممارسة هيكل المجتمع الممكن، فقط كطريقة للتفكير، فما أود اقتراحه عليكم هو بالفعل أن نحاول نتفق على خطوط عريضة على ما هو موجود في الوثيقة أو تعديله وفقًا لما ترونه. لكننا لدينا اتفاق في النهاية على فهم واسع للغاية لكيفية التعرض لهذا. وبعد ذلك، يمكننا بالفعل استخدام المقترح القادم للتغيير في اللوائح الأساسية، حيث لا أعتقد أن لدينا مشكلة في الموضوع، حتى يمكننا استخدام هذه المعرفة التي لدينا للنتائج، أي إمكانية التغيير في اللوائح الأساسية أو قبوله أو عدم الاعتراض عليه. وأعتقد بأني أتعامل مع هذا. فليس لدينا وقت لمناقشة هذا، غلا أن هذا ما أسمعه من الجميع. لذا، يمكننا بالفعل استخدام هذا كحالة اختبارية ووضع بعض الإجراءات المؤقتة المبدئية للغاية بما يتيح لنا الوفاء بدورنا.

بعد ذلك، بعد تجربه هذا، أي، بعد اجتماع جوهانسبرج، العودة وتقييم ما قمنا به وكيف قمنا به وما إذا جرى هذا بالطريقة التي نتوقعها وبعدها التقدم نحو آلية محددة أو نهائية يمكن أن تكون بمزيد من التفاصيل. لذا، أنا أقول هذا فقط من وجهة نظر أننا سيكون علينا الاستعداد، على الأقل، للمشاركة في منتدى المجتمع المخطط له. ونحن الآن لا نعرف كيف سيتم تنفيذ ذلك. ولا أحد يعلم بذلك حتى الآن. لكننا سنشارك نوعًا ما في مناقشة منتدى المجتمع حول هذا التغيير في اللوائح الأساسية. وبعدها، سيكون هناك قرار نوع ما، كما أتمنى، بمتابعة مقترح مجلس الإدارة لإجراء هذا التغيير، إذا لم يكن هناك اعتراض موضوعي أو اعتراضات موضوعية يمكن أن تظهر في اللجنة الاستشارية الحكومية أو في مكان آخر.

لكن، إذا لم تكن هذه هي الحالة، فيمكننا بالفعل استخدام هذا كحالة اختبارية. وسنعرف أكثر بعد التجربة التي نقوم بها الآن، مما هو الحال بينما كل شيء نظري على الورق.

لذا، فبهذه التعليقات، دعوني أترك الكلمة إلى توم لعدم عرض الوثيقة الخاصة به ولكن الخاصة بنا. شكرًا.

توم ديل: شكرًا لك، توماس. نعم. ولتوضيح ما قاله توماس، إن أمكن، فإن المساهمات من ACIG هي ذلك بالتحديد. كما أن ACIG هي المصدر الذي تؤيدونه أو بعضكم. وهو مصدر لثلاثة أشخاص في الوقت الراهن أو شخصان ونصف، أنا ومايكل وجو الذي سيعود في أستراليا في الوقت الراهن. وسأؤكد على أنه بالنسبة لكل أعمالنا، خاصة على الوثائق الرئيسية مثل هذه، فإن كافة أعضاء فريق ACIG الثلاثة يساهمون فيها. وهي جهود ACIG وليست شيئًا بناءً على تصريحي الشخصي.

وفي هذه الحالة، بالإضافة إلى ما قاله توماس، لدى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية دور كبير في التوجه والأسباب التي يتم طرحها.

مرة أخرى، هذا ما حدث في حيدر أباد، أيضًا، حدد الرئيس اتجاه المناقشة. وقد طلب منا تقديم بعض الوثائق المؤيدة كفريق ACIG. وهذا ما قمنا به. وسنذكر أن هذا أدى إلى المناقشات. كما أن هذه كيفية عرض المواد في هذا الوقت أيضًا.

لذا، أردت فقط أن أكون واضحًا، لأني أعتقد أنه من المهم أن تعرف اللجنة الاستشارية الحكومية فقط ما يجري فيما يتعلق بدعم الأمانة. وهناك العديد من الأشخاص المشاركين. ويعتمد هذا على تعقيد الموضوع. كما أن هذا سيستمر بهذه الصورة، كما أتمنى، إذا كان الترتيب يمكنه المتابعة. وفي هذه الحالة، لدينا بالطبع الإرشادات الإضافية المناسبة للرئيس.

كذلك، بالنسبة للموجز الذي أعددناه حول مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في المجتمع الممكن، فهذا المعروض على الشاشة في الوقت الراهن. وبخلاف التعرض لهذا من خلال التفاصيل الأولية، جولتن، ربما إن أمكنكم التنقل قليلاً إلى "النصيحة من القسم القانوني في ICANN"، فهذا شيء طلبته اللجنة الاستشارية الحكومية في اجتماع حيدر أباد. وللبدء بهذا، فسأشرح النصيحة القانونية التي قدمت. وهي مباشرة إلى حد ما. إن أمكنك التنقل قليلاً أكثر، شكرًا لك، إلى النصيحة من القسم القانوني في ICANN.

طلب بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أن نوضح بالأساس، ما يمكن للجنة القيام به وما لا يمكنها فيما يتعلق بوضع الإجراءات لكيفية مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في المجتمع الممكن.

كان الرد الذي تلقيناه من القسم القانوني في ICANN هو أن التقييد فقط هو أن إجراءات ICANN يجب أن تراعي الأطر الزمنية لإجراءات المجتمع وبخلاف ذلك التوافق مع اللوائح.

سأقرأ هذا، لأنه مهم للغاية أن تدركوا النصيحة قبل أن نجري النقاش. وأعتقد أن اللوائح تمت صياغتها بالتحديد بطريقة ستسمح لكل مشارك في صنع القرار بصياغة الإجراءات الداخلية الخاصة به لتوجيه المشاركة. وهذا هو ما قاله القسم القانوني في ICANN.

لذا، بينما يجب أن تكون هناك فرصة لتقديم طلب، على سبيل المثال إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، يجوز للجنة تحديد من يسمح له تقديم الطلب. ويجب أن أذكر أن هذه ليس تفاصيل تتم تغطيتها اليوم في هذه الوثيقة الموجزة، إلا أن هذا لغرض الإكمال. فقد يرغب بعض المشاركين في السماح لأي شخص بتقديم طلب. بينما يرغب الآخرون في وضع قيود على من يمكنه القيام بهذا.

على سبيل المثال، قد ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية في أن تكون مصدر طلب للمجتمع الممكن بحيث سيكون خيارًا داخليًا بمنع هذا الاحتمال والتركيز فقط على كيفية الرد والتصرف في حالة بدء مشارك آخر للعملية.

الآن، أنا أقرأ فقط، لذا، فقد كنتم واضحين بخصوص النصيحة التي استلمناها من القسم القانوني في ICANN، وهو الإجراء الذي يرجع بالكامل إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، طالما هذا متسق مع اللوائح. والمشكلة المحددة لكل مشارك في صنع القرار تفصيلية إلى حد ما، وليست مطلوبة مباشرة في الحالة التي ذكرها توماس وهي الموافقة على اللوائح الأساسية المطروحة. لكني أوجه اهتمامكم إلى البدء بالنصيحة التي تلقتها اللجنة الاستشارية الحكومية بخصوص الحرية المعتبرة لها في تحديد هذه الإجراءات.

لا يزال المقترح في صورة مسودة تم إدراجها في هذه الوثيقة بالتشاور مع الرئيس والتي تغطي الأمور التالية: أولاً، توجد بضعة مبادئ إرشادية مقترحة توصي، أولاً، بأسلوب مرن، مع مراعاة أن هذا نظام لم يتم اختباره، وإجراء تغييرات على المبادئ والإجراءات عند اللزوم في ضوء التجربة. ثانيًا، أن اللجنة الاستشارية الحكومية ستشارك في

الموضوعات التي لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على السياسة العامة، بالرغم من إمكانية اعتماد رؤية أوسع لهذا في بعض الأحيان. وأن اللجنة الاستشارية الحكومية ستارك في المراحل المبكرة من عملية التصعيد بوجهة نظر المساعدة في حل المشكلة عندما يكون مجديًا ومناسبًا. وفي النهاية، لن تستبعد اللجنة الاستشارية الحكومية نفسها من حيث المبدأ من المشاركة في ممارسة أي صلاحيات للمجتمع إلا أنها ستتعامل مع كل حالة على حدة. أتوقف هنا، توماس؟

الرئيس شنايدر: ربما لدي فقط كلمة حول هذا. فهذه ليست عناصر جديدة. وهذه بالأساس محاولة لتلخيص ما سمعناه في المناقشات حول هذا عبر السنة الماضية أو حتى فترة أطول. شكرًا.

توم ديل: شكرا لك. إنه أمر مهم جدا. بوضوح. المجموعة الثانية من الموضوعات المدرجة في مسودة العرض تتعلق بتمثيل اللجنة الاستشارية الحكومية في إدارة المجتمع الممكن، وهي الجهة الشاملة لكافة المشاركين في صنع القرار، سواء اللجنة الاستشارية الحكومية أو المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية الأخرى الأعضاء في المجتمع الممكن. وفي الوقت الراهن، تشير اللجنة الاستشارية الحكومية إلى أن رئيسها سيكون ممثلاً لها حتى مراجعة الأمر في الاجتماع التالي. كما يقترح الموجز وجود ممثل بديل، عادةً أحد الرؤساء المشاركين في اللجنة الاستشارية الحكومية، يتم الاتفاق عليه من اللجنة ويمكن مراجعة الترتيب سنويًا، كبديل في حالة عدم تمكن الرئيس من الحضور. وفي النهاية، يمكن لمجموعة صغيرة من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية دعم الرئيس في هذا الدور الجديد. كما يمكن بتأييد الأمانة ضمان حصول اللجنة الاستشارية الحكومية على كافة المراسلات والقرارات المتاحة لأن عملية المعلومات لهذه الأمور، كما أفهم، لم تتم تسويتها بالكامل في ICANN حتى الآن. لذا، فسيكون على اللجنة الاستشارية الحكومية بذل قصارى جهدها لضمان الشفافية في كافة هذه الموضوعات عند ظهورها.

بعد ذلك، لدينا مجموعة من المقترحات تتعلق بعملية اتخاذ القرار في كل مرحلة للتصعيد. بصورة عامة، تمثل المراحل 1 و2 و3، تقديم الطلب والدعوة لمؤتمر هاتفي وطلب منتدى المجتمع. كما سمعت من توماس، فإن مرحلة منتدى المجتمع، من المحتمل أن يحدث للتعديل المقترح على اللوائح الأساسية لاجتماع ICANN التالي في جوهانسبرج. والمقترح هنا هو أن تشارك اللجنة الاستشارية الحكومية في كافة هذه المراحل، وأن تركز على العمل مع الجميع في كل مكان في المجتمع لحل المشكلة وليس ممارسة صلاحية، إذا كان هذا ممكنًا على الإطلاق، مع وضع عدد من الإجراءات للقيام بهذا. وليمكننا الانتقال إلى هذا بالتفصيل في دقيقة، إن أردتم ذلك.

تمثل المرحلة النهائية المرحلة 4، وهي ممارسة صلاحيات المجتمع عندما يتخذ كافة المشاركين في صنع القرار معًا قرارًا حول ممارسة صلاحية اعتماد التغيير في اللوائح أو اعتماد تغيير في اللوائح الأساسية أو استبعاد أحد أعضاء مجلس الإدارة على سبيل المثال، أو رفض الميزانية. وتقترح الوثيقة أن يكون هذا مختلفًا بصورة جوهرية عن كافة هذه المراحل الثلاث الأولى. وأن آراء كافة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية يجب فحصها بفاعلية. وإذا كانت الأمور ستصل إلى هذا المرحلة، حيث سيتم السعي إلى موقف اللجنة الاستشارية الحكومية بالإجماع، من كافة أعضاء اللجنة على أساس العرض المدعوم المعروض من قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية، وأن أي اعتراض رسمي منها - سيعود هذا إلى النقاش اسابق قبل الاستراحة - أنه في حالة وجود اعتراض رسمي، فستكون هناك حاجة لمناقشة كاملة في اللجنة ضمن الإطار الزمني المنصوص عليه في اللوائح إلا أنه في النهاية، في حالة عدم إمكانية الوصول إلى موقف بالإجماع، فإن المقترح هنا سيكون أن تمتنع اللجنة الاستشارية الحكومية عن أي عملية اتخاذ قرار في هذه المرحلة. وتنص اللوائح بالتحديد على امتناع الأعضاء. لذا، فهذه نظرة سريعة على الموضوعات، والنصيحة القانونية، والأسلوب المحتمل. توماس، شكرًا لك.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، توم. وفقط لمحاولة وتسليط الضوء، فإن المقصود من هذا هو أن المقترح الذي نعرضه استنادًا إلى المناقشات التي جرت حتى الآن، هو الفكرة الرئيسية من أنه في

الخطوات الثلاث الأولى، الموجهة نحو حوار من أجل العثور على حلول بدون الحاجة لممارسة صلاحية المجتمع، في النهاية، فإن هذه القيمة الحدية حتى تتمكن اللجنة الاستشارية الحكومية من المشاركة، يجب أن تكون أقل بمعنى أنه يجب أن يكون من الصعب أو حتى المستحيل لعدد محدود للغاية من الأعضاء أو عضو واحد في اللجنة الاستشارية الحكومية منعها من المشاركة في النقاش أو منع المناقشة من الحدوث لأنه إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية وربما واحدة من المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية الأخرى قد تعترض، فلن يمكن أن يجري هذا الحوار حتى. لذا، نحتاج لمعرفة هذه النتائج.

لذا، فالفكرة هي أن الخطوات التي تحاول حل الأمور بدون الحاجة لممارسة صلاحية المجتمع، يجب أن نكون مؤيدين لإجراء حوار ودعم هذا الحوار وتأييده والتمكن من المشاركة مع الآخرين في هذا الحوار، وهو ما يختلف عما هو في المرحلة النهائية في حالة التواجد عندما يكون علينا اتخاذ قرار أو المشاركة مع من يتخذون القرار بشأن قبول اللوائح الأساسية أو رفض ميزانية أو مهما يكن، بأننا نحتاج لوجود إجماع لاتخاذ هذا القرار. وإن لم يكن لدينا إجماع شديد للغاية. وإن لم نتوصل إلى إجماع، فسيمنعنا هذا من قول نعم أو لا أو مهما يكن. لذا، فهناك مرة أخرى، مستويان مختلفان. وهذا هو سبب القرار. هناك مستويان مختلفان، قيمة أقل للسماح ودعم حوار مع وجهة نظر بحل المشكلات بدون الحاجة إلى ممارسة صلاحيات المجتمع. وعندما نصل إلى ممارسة صلاحيات المجتمع، فيجب أن تكون القواعد صارمة، بحيث يكون للجميع رأيه ويحتاج الجميع للشعور بالراحة بهذه الخطوة الأخرى.

لذا، فهذا هو المنطق الذي نحاول تطويره. ونتمنى أن هذا واضح ومفهوم. والآن، الكلمة لكم لتقديم التعليقات وطرح الأسئلة وإخبارنا بما تعتقدون. شكرًا. ممثل فرنسا.

ممثل فرنسا: شكرًا. شكراً لك، سيادة الرئيس. حسنًا، اعتقد أن الصياغة التي لدينا هنا متوازنة وعملية للغاية. وأعتقد أن الكلمة المهمة هي "الرؤية." كما أعتقد أن هذا مشروع بوضوح شديد في الوثيقة الموجزة. ولا نعرف الكثير حول الموضوع وتكرار الاستخدام في المستقبل لصلاحيات اللجان الاستشارية إلا أن هذا عالم جديد تمامًا على اللجنة الاستشارية

الحكومية. فقد اعتدنا أن نكون لجنة استشارية فحسب. ولدينا الآن مشارك في صنع القرار في المفوضية الأوروبية. لذا، ففي هذه المرحلة المبكرة، أعتقد أن مبادئنا يجب أن تقبل العمل في المستقبل بصورة كبيرة.

أحد الجوانب المهمة هو أن بقية المجتمع يتوقع مشاركتنا في الوقت المحدد وبصورة بناءة، لذا، نحتاج للتأكد من إمكانية تلبية هذه التوقعات. وللقيام بهذا، أعتقد أن القدرة على العمل إلكترونيًا وبين الجلسات مهمة، خاصة في الخطوات الأولى من عملية التصعيد.

كما أؤيد أيضًا للغاية أسلوب تدريجي مقترح، مع طريقة مرنة للوصول إلى إجماع في الخطوات الأولى من عملية التصعيد، والتي ستسهل بالفعل قدرتنا على المشاركة ومن ثم، وجود أسلوب أكثر صرامة للوصول إلى إجماع عندما يتعلق الأمر بالفعل بممارسة الصلاحيات.

لذا، فبصورة عامة، أؤيد بالفعل المبادئ الواردة في الوثيقة. وأعتقد أنها بالفعل طريقة متوازنة لتلخيص النقاش الذي لدينا حتى الآن. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل فرنسا. وفيما يلي البرازيل. أرى الدانمارك والمفوضية الأوربية وإيران. هذا ما أراه حتى الآن. حسنًا. البرازيل. شكرًا.

ممثل البرازيل: شكرًا لك، توماس. أود أن يكون لدي بعض الوضوح حول سبب التوصية، بخصوص المرحلة 4، بأنه في حالة عدم إمكانية الوصول إلى موقع بالإجماع من اللجنة الاستشارية الحكومية، فستمتنع عن أي عملية اتخاذ قرار في المجتمع الممكن. ونحن نفهم أن هذا سيرجع إلى اللجنة الاستشارية الحكومية أن تقرر وتشير الورقة نفسها إلى ذلك لاحقًا، أعتقد في المرحلة الثانية الأخيرة، الفقرة الأول بعد "كيف يجب أن تتخذ اللجنة الاستشارية الحكومية قرارها في مساهمتها في عمليات المفوضية الأوروبية"، وهي تشير إلى أنه لا يزال هناك عدم إجماع بيننا حول كيف يجب إنجاز هذا. ويرى بعض أعضاء اللجنة

الاستشارية الحكومية أن نفس القاعدة تحكم نصيحة اللجنة إلى المجلس يجب أن تسري. لذا، فسنسعى إلى إجماع تام، إلا أن الآخرين يقترحون نوعًا من القيمة الحدية للتصويت.

يشير سؤال إلى حقيقة أنه إذا اتفقنا على أنه في غياب الإجماع، يجب أن نمتنع عن أي عملية اتخاذ قرار، مرة أخرى، نحن نقبل باختيارنا، أنه إذا لم يتم الوصول إلى إجماع تام، بالطبع، التي نرى أنها الطريقة المفضلة لاتخاذ القرار، إلا أننا نقبل ألا يكون لنا رأي في أي مشكلة يتم التقرير فيها. لذا، اعتقد أن هذا أمر يجب أن ننظر فيه بجدية. كما أننا نحاول بالطبع التعامل مع الافتراضيات والأمور الأخرى التي لا نعرف بالضبط ما هي المشكلات التي يجب التعامل معها. لكننا، إذا كنا نقبل ما يتم اقتراحه من أننا يجب أن نمتنع فقط في حالة عدم وجود إجماع، فنحن نقول من البداية أنه إذا لم نصل إلى إجماع تام، فلن نشارك. لذا، فسيكون هذا مشارك في صنع القرار ولكن بدون صلاحيات فعلية في اتخاذ القرار، إذا لم يكن هناك إجماع تام، في ضوء المناقشات التي أجريناها قبل هذا حول كيف نريد التعامل مع قاعدة الإجماع هذه وكيف يجب تفسيرها. لذا، أود مزيد من التوضيح حول هذا. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل البرازيل. أولاً، لدي تعليق. سينص هذا الوضع للإجراءات لمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في المجتمعات الممكنة على شيء مختلف من مناقشة المستويات المختلفة لنصيحة اللجنة وما إلى ذلك. وهم يستخدمون بالأساس مفاهيم مماثلة في النهاية، إلا أن هناك رسميًا أمران ليس لهما أي علاقة ببعضهما. الأول هو الاتفاق على كيفية العمل على النص والأمر الآخر هو الاتفاق على كيفية مشاركتنا في الهيكل الجديد.

بقول هذا، مرة أخرى، فهذا مقترح يحاول أن يقدم بعض العناصر الممكنة لكيف يمكن أن يبدو هذا النظام التدريجي. وهذا لا يعني أن هذه هي النسخة النهائية. فما قمنا به هو محاولة طرح العناصر التي كانت جزءًا من النقاش قبل ذلك. وهذا شيء سمعناه، على الأقل من بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، أنه في حالة مشاركة اللجنة في الخطوة النهاية والحاجة إلى طرق صارمة للغاية أو قيود صارمة للغاية للقيام بهذا بسبب بعض المخاوف من أن اللجنة سيكون لديها دور لا يجب أن تتولاه وما إلى ذلك. لذا، فهذه

مجرد عناصر اقترحناها يمكن أن تشكل عناصر الشروط أو المبادئ التي سترشدنا في طريقنا للمشاركة في الهيكل. لكننا سيكون علينا بالطبع المرور بكل مقترح هنا في هذه الورقة أو في إصدار لاحق منها، مهما يكن. وما أحاول الحصول عليكم منكم الآن هو شعور واسع بما إذا كانت الفكرة العامة لمنطق الوثيقة تم توضيحها من توم، ومن ACIG، مجموعة توم -

[ضحك]

كانت هذه مجرد مزحة داخلية، وعذرًا على هذا. أما بالنسبة للطريقة التي عبر بها ممثل فرنسا، على سبيل المثال، فيبدو أنها تؤيد التوجه العام الذي يأخذه هذا، إلا أني لا آخذ مداخلة فرنسا من أنها توافق على كل نقطة أو بند في هذا الأمر. إلا أنه من الجيد الإشارة إلى أنه عندما تكون لديكم مخاوف، فهذا مرحب به للغاية، لأن هذا يساعدنا على الوصول إلى فهم أفضل لما قد يكون مجديًا في النهاية أو لا يكون كذلك. ومع ذلك، حسنًا، يرجى إخبارنا بما تفكرون به حول الفكرة الشاملة وبعدها يمكنكم الانتقال إلى التفاصيل وإخبارنا بكيف يعجبكم أو لا يعجبكم في العناصر المحددة من هذا المقترح.

لذا، التالي. وأعتذر على خطابي الطويل، ولكنني أعتقد أن هذا الأمر مهم. لدي بعد ذلك ممثل الدانمرك على القائمة.

ممثل الدانمرك: شكراً لك، توماس، وشكراً للأمانة ولكم على تقديم هذه الورقة التي نعتقد أنها بداية جيدة. ولدي مبدئيًا بعض التعليقات وربما التفاعل على بعض الأمور.

ففي الصفحة الأولى، تتم الإشارة إلى أن لدينا التزام رسمي من بين آخرين ببدء طلب. وبالنسبة لي، أعتقد أن لدينا الحق، والإمكانية في القيام بهذا، إلا أني لا أعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية عليها أي التزام هنا. لذا، أعتقد أن هذا مهم ملاحظته.

بالنسبة للمبادئ الإرشادية، فأنا غير متأكد إلى حد ما مما يقصد هنا بالآثار غير المباشرة للسياسة العامة. وأنا أعتقد بالفعل فقط أن اللجنة الاستشارية الحكومية يجب أن تشارك

ويكون لها آراء حول الأمور التي لها تأثير مباشر على شؤون السياسة العامة. وسواء كان علينا منع أنفسنا من ممارسة كافة الصلاحية، من وجهة نظرنا، أم لا، فنحن نواجه صعوبات في رؤية مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في إسقاط أحد أعضاء مجلس الإدارة، حتى نكون صريحين. وهذا ليس أحد المشاهد التي يمكنني رؤيتها. لذا، بالنسبة لهذا، على الأقل من وجهة نظرنا، يمكننا استبعاد هذا الاحتمال.

لذا، فما أقترحه سيكون أن نحذف هذا فقط إذا كان لدينا بيان ننظر فيه فيما هو أثر واضح أو مباشر على السياسة العامة، ثم، أعتقد أن هذا سيكون كافيًا. ونعتقد أنه من المهم، أن الرئيس سيمثل اللجنة الاستشارية الحكومية في هذا المجتمع، لذا، فلماذا يكون ذلك مراجعة سنوية؟ وهذا مجرد سؤال.

فهو يشير إلى ما إذا كانت هناك مجموعة صغيرة. وأنا لست متأكدًا من كيفية تشكيل هذه المجموعة. فهي متاحة للجميع، ويمكن ألا تكون صغيرة. وهذا مجرد توضيح.

يمكنني أن أرى أن هذه فكرة لدى اللجنة الاستشارية الحكومية بطريقة أقل يمكنهم المشاركة بها في الخطوات 1 و2 و3. وما هو مهم بالنسبة للدانمرك أنه إذا كنا سنصل إلى قرار، وهو ما لا نعتقد أننا يجب أن نفعله من البداية، لكن إذا كنا سنقوم بهذا، فنعتقد أنه يجب أن يكون إجماع فعلي، وهذا ما نفهمه كإجماع تام في اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل الدانمارك. مفوضية الاتحاد الأوروبي.

ممثل المفوضية الأوروبية: نعم، شكرًا جزيلاً لك، وشكرًا للأمانة على إعداد هذا. كنا نناقش في المجموعة الأوروبية بعض المبادئ الرئيسية، إن أردتم، والتي تتسق كثيرًا مع ما يعرض هنا. وأعتقد أن هذه بداية جيدة للغاية للنقاش. وسنناقش بالطبع هذا بقليل من التفصيل في مجموعة التنسيق في المفوضية الأوروبية، إلا أني أعتقد ربما بنهاية اليوم أو الغد، يمكننا نشر هذا عليكم،

إن كان مفيدًا. كلن هذا متسق للغاية مع ما كتب هنا. لذا، ربما من الأفضل لكم عدم وجود ورقة أخرى تربك الأمور فحسب.

ولكن بضعة أمور، وقد ذكر هذا كل من الدانمرك وفرنسا والبرازيل، أيضًا، وأنا متعاطف للغاية مع الرؤية البرازيلية والمخاوف حول الإجماع. على الجانب الآخر، هذه نصيحة إلى مجلس الإدارة. وأعتقد، كما ذكر بعض الآخرين ذلك، أنه إلى الحد الذي تشارك به اللجنة الاستشارية الحكومية في الأمر، فعليها أن يكون لها موقف واضح.

ولذلك، فموقف التصويت إما لصالح أو ضد أو الامتناع عن شيء ما يجب أن يكون واضحًا تمامًا.

ليس هذا تفويضًا تقدمه اللجنة الاستشارية الحكومية إلى ممثلها، الذي نفترض أنه الرئيس. بل هو موقف يتم اتخاذه من اللجنة.

لذا، فالأمر مختلف تمامًا، أن تقدم إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية تفويضًا للتصريح لكم بالتقدم للقيام بما ترونه مناسبًا. وهذه قضايا جادة للغاية. ولذلك، نعتقد أن هذا مهم بالفعل أنه عندما يحدث تصويت في اللجنة الاستشارية الحكومية، فيجب أن يكون على الأساس الإجماع في اللجنة.

وإذا لم يمكن حدوث هذا ضمن الإطار الزمني اللازم، فربما يجب الامتناع عن التصويت.

مع ذلك، كما أعتقد، وكما قلت، أنا لا أريد أن أتطرق لكافة التفاصيل مرة أخرى، لكن بالنسبة للمبتدئين، أعتقد أنها نقطة بداية جيدة للغاية.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا.

إيران.

ممثل إيران: شكرًا لك، توماس.

أولاً، لا نريد أن نلوم أي شخص لكن هناك حاجة لنوع من الإجراءات هنا.

وعلى الجانب الأيمن، عمود ما، ربما في المستقبل يجب أن نستبدل ACIG برئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. فهذا هو الشخص المسؤول. ويمكنك بصفتك الرئيس اقتراح أي وثيقة لتسهيل المناقشات. لذا، يجب أن تكون الوثيقة باسمك.

ثانيًا، عندما تتواصل مع خارج اللجنة الاستشارية الحكومية باسم اللجنة، فيجب الحصول على موافقتها. وبخلاف ذلك، فأنت تطرح السؤال باسمك. لذا، لا يمكنك أن تسأل اللجنة القانونية في ICANN إذا كانت هناك أي قيود. فلم نقدم هذه الصلاحية. لماذا لا يكون علينا أن نطلب من اللجنة الاستشارية الحكومية أو المجتمع القانوني في ICANN عما إذا كانت هناك قيود؟ والأمر هو بوضوح لائحة. لكنك بصفتك الرئيس، يمكنك القيام بهذا، ولكن باسمك، وليس باسم اللجنة الاستشارية الحكومية. وليس هناك أي شيك على بياض ولا صلاحية مماثلة بأن أي شيء يجب أن يكون باسم اللجنة الاستشارية الحكومية.

ثالثًا، يجب أن تكون هذه الوثيقة نقطة بداية، نعم، ولكن هناك حاجة لمزيد من المناقشة، وعلينا العثور على نموذج لكيفية مناقشة هذا. وهي مشكلات معقدة للغاية، نتيجة لعشرة شهور من المناقشات المكثفة، ولا يمكننا الوصول بصورة عاجلة. هذا أمر مهم للغاية.

تعد أي من هذه الخطوات الأربع مهمة ويلزم وجود إجراءات مكتوبة لكيفية تنفيذ هذا.

فيما يتعلق بالإجماع حول آخر جزء، فيجب وضع هذا الإجماع بين فاصلتين لمعرفة كيف توصلنا إلى تعريف الإجماع في هذا الصدد. ونحن لا نتحدث عن الإجماع التام. بل نتحدث عن الإجماع العام، وما إلى ذلك. لذا، يجب وضعه بهذه الصورة.

لذا، شكرًا جزيلاً. هذه نقطة بداية، إلا أنها تحتاج لمزيد من النقاش والمراجعة والتبسيط والتسهيل. ومع ذلك، يجب أن تكون متسقة مع اللوائح.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكراً لك ممثل إيران.

لدي بضعة تعليقات. أولاً، بصورة رسمية، فإن كل وثيقة ترسلها ACIG تكون بناءً على طلب القيادة أو اللجنة الاستشارية الحكومية، وفي النهاية، أنا أتحمل المسؤولية على أي حال. لذا، فإن توم أو أي شخص آخر، لا يرسل فقط الأوراق التي يرغب بها، وهذه ليست وجهات نظرهم. ونحن نطلب منهم عادةً تقديم مقترح نيابة عنا مع بعض الإرشادات من اللجنة الاستشارية الحكومية، أو من فريق القيادة أو مني فقط. لكن في النهاية، نحن من نتحمل المسؤولية كفريق قيادة، وبالتحديد، مسؤوليتي. لذا، أتمنى أن يوضح هذا الموقف.

فيما يتعلق بالأسئلة التي طلبنا من توم أن يسأل القسم القانوني في ICANN عنها، فقد كان هذا بالفعل طلبًا من اللجنة الاستشارية الحكومية، على وجه التحديد، من الوفد الإيراني. لذا، هذه الأسئلة مرة أخرى، ليست مبادرة منا. فقط طلب منا أن نسأل القسم القانوني في ICANN للحصول على توضيحات حول هذه الأسئلة. لذا، هذا ما قمنا به. لتوضيح هذا.

نحن نحتاج بالطبع لمناقشة هذا. وهذه هي البداية أو دعونا نقول المرة الثانية، إذا كنتم ستأخذون حيدر أباد كبداية حيث كانت لدينا مناقشة أولية تم الاعتماد عليها. مرة أخرى، تعتمد الوثيقة على ورقة حيدر أباد مع مراعاة العناصر الخاصة بهذا النقاش. وهذه ليست نهاية القصة. فلا تزال أقرب للبداية من النهاية. لكن مرة أخرى، علينا الاستعداد أو أعتقد أن يجب أن نستعد. فهذا ليس قراري بالتأكيد إلا أنه قرار اللجنة الاستشارية الحكومية، بأننا يمكننا المشاركة في هذه الخطوات لهذه العملية التي سيتم إنجازها في الاجتماع القادم. كما نحتاج لأن نكون واضحين بما يكفي حول من يمكنه القيام بماذا وكيف تعمل اللجنة الاستشارية الحكومية حتى جوهانسبرج، إذا تم التخطيط لمنتدى المجتمع، لينعقد في جوهانسبرج، نحتاج للاستعداد لعدم إعاقة هذا. وبالإضافة إلى عدم إعاقة هذا، فالمشاركة الفعلية.

وفقط كلمة واحدة لما قالته ميجان من المفوضية الأوروبية. بالنسبة لي بالطبع، من الواضح أنه ليس تفويضًا إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. فرئيس اللجنة هو من يمثلها في إدارة المجتمع الممكن. وهذا ليس تفويضًا للرئيس للقيام بما يراه صحيحًا، ولكن بالفعل باتباع القرار أو نقل القرار المتخذ من اللجنة الاستشارية الحكومية. لذا، فهذا واضح للغاية. فاللجنة هي من تقرر، وفي الوقت الراهن، سيكون الرئيس من ينقل هذا القرار رسميًا. وليس هذا قرار الرئيس. أو قرار الممثل في المجتمع الممكن. بل قرار من GAC.

البرازيل.

ممثل البرازيل: شكرًا توماس وعذرًا على أخذ الكلمة مرة أخرى حول نفس الموضوع.

يجب أن أبدأ بشكركم وكذلك ACIG على هذه الطريقة، لكني أعتقد أنها تقدم لنا أساسًا جيدًا للغاية للتقدم. وأعتقد كما قيل بالفعل، أن هذا يعكس أيضًا بعض الانطباعات التي لدينا حول هذا.

لقد ركزت في التعليق السابق على الإجماع المقترح لعملية اتخاذ القرار النهائية بخصوص ممارسة صلاحيات المجتمع وأنا أشير إلى النقاش الذي أجريناه قبل ذلك حول نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الإدارة لأني أعتقد أننا في مواقف مماثلة إلى حد ما. ولا ارى سببًا لأننا يجب أن نحدد مسبقًا ونربط نفسنا بنوع محدد من القيود التي يمكن أن يكون علينا التعامل معها بأي صورة في المستقبل.

عذرًا على قول هذا، إلا أني أعتقد أننا اتخذنا قرارًا سيئًا أو قبلناه فيما يتعلق بالنصيحة بالإجماع إلى مجلس الإدارة ونحن نحاول تعديل هذا الآن. وأعتقد أن الأمر غير مفيد، لأن النص الذي احتفظنا به في اللوائح لا يسمح بالمرونة اللازمة لهذا.

لذا، أود أن نحاول تجنب نفس الموقف هنا الذي نقول فيه إذا لم يكن هناك إجماع، فنحن نمتنع. وفي المستقبل، ربما يظهر على سبيل المثال لماذا يجب أيضًا أن نحدد مسبقًا أننا سنقيد أنفسنا ببعض الموضوعات دون الأخرى. حتى بالنسبة لإقالة أحد أعضاء مجلس

الإدارة، على سبيل المثال. ويمكن أن يكون هذا لأسباب أخلاقية أو لارتكاب جريمة. لذا، فلماذا يجب أن تمتنع اللجنة الاستشارية الحكومية عن المشاركة؟ ولماذا يجب أن نحدد أنه فقط في حالة الإجماع، يجب أن نشارك؟ لأنه قد تكون هناك مواقف يمكن تقييد فيها دولة واحدة فردية أو مشاركين لأسباب داخلية من الاستجابة للإجماع.

لذا، اعتقد أننا يجب ألا نندفع في اتخاذ القرارات التي ربما سيكون علينا إعادة طرحها في المستقبل ومحاولة تعديلها، وفي النهاية، ربما يكون الوقت متأخر للغاية، لأننا نعتقد أن هذه هي الحالة فيما يتعلق بالنصيحة التي نقدمها إلى مجلس الإدارة.

أعتقد أن الوقت متأخر للغاية الآن للتفكير في كيف يمكننا نشر الاعتراض. فالاعتراض هو الاعتراض، وقد قبلنا النص الذي يقدم الإجماع في غياب الاعتراض. لذا، لا أرى سبب وجيه في التعامل مع النص.

لذلك، أحاول مرة أخرى فقط تجنب نفس الموقف هنا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك ممثل البرازيل، وأعتقد أنك محق تمامًا. فليس علينا الاندفاع في كل شيء. وعلينا التقدم على الأقل في الجزء الذي سيكون علينا استخدامه حتى اجتماع جوهانسبرج.

وفقط مرة أخرى، ليس للمناقشة حول الإجماع على نصيحة GAC أي علاقة بالإجراءات الخاصة بنا هنا. ويمكننا اتخاذ قرار بأن الأغلبية البسيطة كافية لممارسة صلاحيات المجتمع إن أردنا ذلك. وربما لا يكون هذا ما نريده، ولكننا لدينا حرية القرار. وهذه بالفعل أيضًا إجابة القسم القانوني في ICANN بالأساس. فطالما لا تعارضون اللوائح، فيمكنكم القيام بما تريدون في تنظيم أنفسكم. هذا فقط لمجرد التوضيح.

أرى أن الزملاء من فريق مراجعة CCT هنا بالفعل، ولدينا بضعة ثواني متبقية.

لم نناقش الجزء الثالث من هذا، إلا أني أتمنى على الأقل ألا يكون عاجلاً. لذا، ربما سنتابع طلب التعليقات إلكترونيًا حول هذا.

سنتابع أيضًا طرح شيء أكثر وضوحًا وسهل ومفهوم حول جزء النصيحة الخاص بعملية تنفيذ اللوائح.

فما أود قوله بسرعة في بضعة ثوانٍ حول الوصول إلى شعور لما نقوم به في هذا الصدد، مع مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في المجتمع الممكن. لذا، حتى الآن، لم أسمع أي معارضة أساسية للمنطق أو المخطط الخاص بهذا المقترح، وهو ما سيكون بالأساس لصالح السماح بحوار حول الخطوات الثلاث الأولى، ونحن ننوي المشاركة وأنه يجب أن تكون هناك بعض المرونة في هذا ونحتاج، وسنشارك في هذا حتى اجتماع جوهانسبرج، بدون إرشادات واضحة حول ما هي العملية بالضبط، لكننا ننوي ترك هذا يحدث بحلول اجتماع جوهانسبرج مع هذه الحالة المطروحة.

بعد ذلك، في جوهانسبرج، ستكون لدينا فرصة أخرى، في هذه الحالة، وستتجاوز هذه الحالة خطوة منتدى المجتمع، لأن مجلس الإدارة يطلب منا قبول التغيير في اللوائح الأساسية. لذا، سيكون علينا في هذه الحالة ممارسة، أو تحديد أفضل ما نقوم به في الخطوة الأخيرة من صلاحية المجتمع، والذي لا يمنع في هذه الحالة أي شيء إلا أنه يسمح بالفعل أن يقوم مجلس الإدارة بشيء ما، وهي حالة مختلفة عن إقالة أعضاء مجلس الإدارة، وما إلى ذلك.

مع ذلك، فسيكون لدينا وقت للنظر في هذا في اجتماع جوهانسبرج أو حتى هذا الاجتماع، إذا كنت أفهم بصورة دقيقة ما سمعته هذا الصباح، فهذا لن يحدث في جوهانسبرج، إلا أن منتدى المجتمع سينعقد. حسنًا، يكون منتدى المجتمع لمدة 21 يومًا. ولا أعرف بالضبط اليوم الذي سيكون من بين 21 يومًا في جوهانسبرج، لذا، فقد يكون في البداية أو في النهاية. لا نعلم بعد.

لكني، إذا لم أسمع أي اعتراض منكم الآن، فأنا سأفترض أن هذا يعني أننا نرغب في المشاركة في هذه الخطوات حتى منتدى المجتمع في جوهانسبرج حول هذا الموضوع. وسنتابع مع الوثائق أكثر في نفس الوقت بالإضافة إلى تحديد الأولويات.

هل هناك أي اعتراض على ذلك؟

إيران، هل لديك اعتراض؟

ممثل إيران: أنا لا أعترض. فقد خلطت بين الموقفين. مناقشة حول - لقد ذكرتم أمس كحالة إعفاء، أن هذا مختلف عن النقاش عن الحالة العامة.

وبالنسبة لهذه الحالة المحددة، لا توجد مشكلة. فلا توجد صعوبة على الإطلاق.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. لا، أنا لا أخلط بين الأمرين. أنا فقط أحاول التمييز.

شكرًا.

حسنًا. بهذا، دعوني أنهي الجلية الآن، وسيستمر النقاش بالطبع. ودعوني أوجه الدعوة لأعضاء فريق مراجعة CCT على المنصة.

نعم، ممثل كندا.

ممثل كندا: نعم، شكرًا لك، حضرة الرئيس. ونعم، أعتقد أننا جميعًا متفقون على البدء بالمراحل الأولى، كما أوضحتم. لذا، متفقون.

أو د فقط مشاركة الدانمرك في أننا نشعر، مع ذلك، أنه يجب أن يكون هناك منطق واضح للسياسة العام من حيث مرحلة اتخاذ القرار.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: تم ملاحظة ذلك. لكننا لدينا وقت محدود لذلك. لذا، لكن علينا استخدام هذا الوقت أيضًا، لأننا سنكون متأخرين للغاية إذا لم نقم بهذا.

شكرًا.

[نهاية النص المدون]